الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.14

الجمعية العامة
الدورة الستون

Distr :.General
22 December 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوتاجيرا ..... (أوغندا)

ثم: السيدة كارفالو (نائبة الرئيس) ..... (البرتغال)

المحتويات

البند ١٠٦من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية للعالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ٦٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة. (تابع)

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''. (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-55071 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

مشروع القرار *A/C.3/60/L.8*: تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدرتها على التعاون التقني

١- **السيد كفالياري** (إيطاليا): قدم مشروع القرار باسم مقدميه الأصليين وباسم أستراليا وألبانيا وأندورا وبنما وسان ومارينو. وقال إن مشروع القرار قُدِّمَ استجابةً لنتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) وتقرير الأمين العام عن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته على التعاون التقني (A/60/131). وأضاف أن عدداً من التحديثات والعناصر الجديدة أدخلت منذ قرار العام الماضي، لا سيما الإشارات إلى حالة الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية والتطورات الإقليمية الهامة، كاجتماع المائدة المستديرة المعنون "الجريمة والمخدرات كعوائق للأمن والتنمية في إفريقيا"، الذي استضافته حكومة نيجيريا في عام ٢٠٠٥. وقال إن مشروعاً منقحاً بناء على المشاورات الجارية سيوزع قريباً.

٢- **الرئيس:** أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: أذربيجان، أوكرانيا، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، تيمور ليشتي، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب إفريقيا، السودان، صربيا والجبل الأسود، غواتيمالا، مدغشقر، المغرب، ملاوي، منغوليا، ميانمار، ناميبيا، النرويج.

مشروع القرار *A/C.3/60/L.10*: معهد الأمم المتحدة الإفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٣- **السيدة مومنجو** (ناميبيا): قدمت مشروع القرار باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الدول الإفريقية، فقالت إن النص ظل كما كان عليه في قرار العام الماضي فيما عدا تحديثه. وقالت إن مجموعة الدول الإفريقية ترحب بتقرير الأمين العام (A/60/123)، الذي يشير إلى أن المعهد يحاول رفع مستوى مبادراته لمساعدة القارة الإفريقية على حل مشاكلها التي تسببها الجريمة الخطيرة والتخلف، بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والآليات الأخرى. وفي هذا الصدد قالت إن الدول الإفريقية تقدر استمرار دعم الجمعية العامة تقديراً بالغاً، لا سيما منحة الأمم المتحدة، التي أكد الأمين العام أنها حيوية لاستدامة المعهد. وإن مجموعة الدول الإفريقية ممتنة أيضاً لمساعدة الشركاء في التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، التي ستساعد إفريقيا على تعزيز إقامة آليات وتعزيز النظم المستدامة لمكافحة الجريمة، لا سيما الجريمة المنظمة عابرة الحدود والإرهاب. وأضافت أن هذا الدعم سيمكِّن المعهد من أداء مهام ولايته. وأعربت عن أملها في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

مشروع القرار *A/C.3/60/L.11*: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

٤- **السيدة لوهافان** (تايلند): قدمت مشروع القرا باسم مقدميه الأصليين وبنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكندا،

وليسوتو، وقالت إن إعلان بانكوك، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر، يمكن أن يكون أساساً متيناً للجهود الجماعية الرامية إلى منع الجريمة ومكافحتها وتعزيز عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقالت إن مشروع القرار A/C.3/60/L.11 ومشروع القرار الذي قدمته إيطاليا (a/C.3/60/L.8) يمكن أن يكمل بعضهما بعضاً في تغطية جميع جوانب منع الجريمة. وأضافت أنها تتطلع قدماً إلى الحصول على تأييد جميع الدول الأعضاء في تقديم مشروع القرار واعتماده بتوافق الآراء.

٥- **الرئيس:** أعلن أن البلدان التالية أيضاً انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: الأردن، بيلاروس، تونس، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السنغال، فيجي، كينيا، ماليزيا، المغرب، موزامبيق.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية للعالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

مشروع القرار *A/C.3/60/L.4*: دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

٦- **الرئيس:** دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.3/60/L.4، الذي لا ينطوي على آثار في الميزانية البرنامجية. وقال إن مندوب منغوليا نقح مشروع القرار شفوياً في جلسة سابقة.

٧- **السيد خان** (أمين اللجنة): أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، البرازيل، بوركينا فاسو، تونس، تيمور ليشتي، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب إفريقيا، جيبوتي، سويسرا، الصين، غينيا، كازاخستان، الكاميرون، كوت ديفوار، كولومبيا، كينيا، مالي، المكسيك، ملاوي، ميانمار، نيبال.

٨- **السيدة إنختسيتسيغ** (منغوليا): أعلنت أن بنغلاديش، وبنما، وبولبفيا، وكوستاريكا، والهند أيضاً قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

٩- اعتمد مشروع القرار *A/C.3/60/L.4* بالصيغة المنقحة شفوياً.

مشروع القرار *A/C.3/60/L.7*: متابعة تنفيذ السنة الدولية للمتطوعين

١٠- **الرئيس:** دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.3/60/L.7، الذي لا ينطوي على أي آثار في الميزانية البرنامجية.

١١- **السيد خان** (أمين اللجنة):.بعد أن لفت انتباه اللجنة إلى أن البرازيل قد حذفت من النص الإسباني لقائمة مقدمي مشروع القرار، أعلن أن البلدان التالية قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: أرمينيا، إسرائيل، ألبانيا، أندورا، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، بربادوس، بلجيكا، بنما، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، تيمور ليشتي، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جنوب إفريقيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، السنغال، صربيا والجبل الأسود، الصين، غيانا، غينيا، فيجي، قبرص، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، لختنشتاين، مالي، المملكة المتحدة لبريطانياالعظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هايتي، الهند، اليونان.

١٢- **السيد ماير** (البرازيل): أعلن أن البلدان التالية قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أنتيغوا وبربودا، بنغلاديش، بوتسوانا، الجمهورية

التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الرأس الأخضر، سلوفاكيا، السويد، فييت نام، كرواتيا، كندا، كوستا ريكا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطا، منغوليا، النرويج، هنغاريا، هولندا. وقال إنه يتطلع قدماً إلى تأييد جميع الوفود ويأمل أن يُعتمَدَ مشروع القرار بتوافق الآراء.

١٣- اعتُمد مشروع القرار *A/C.3/60/L.7* .

البند ٦٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(A/60/38, A/60/62-E/2005/10, A/60/79, A/60/111, A/60/137 and Corr.1, A/60/165, A/60/206, A/60/211, A/60/274, A/60/281, A/60/371 and A/60/372)

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (تابع)

(A/60/111, A/60/170, A/60/211 and A/60/371)

١٤-- **السيد أورتيغا** (إكوادور):.قال إن إعلان بيجين في نظر إكوادور يشكل إطاراً أساسياً لاعتماد سياسات تعزز حقوق المرأة وتحميها. وإن حكومته حققت منذ عام ١٩٩٥ تقدماً هاماً في مسألة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، ووضعت أول خطة لتساوي الفرص (١٩٩٦-٢٠٠١)، على أساس توصيات منهاج عمل بيجين، وأنشأت المجلس الوطني للمرأة باعتباره الآلية الوطنية المسؤولة عن تشكيل السياسات العامة فيما يتعلق بالنهج الجنساني وأخيراً – وضع الخطة الثانية لتساوي الفرص (٢٠٠٤-٢٠٠٩). وقال إن الدستور السياسي لعام ١٩٩٨، علاوةً على ذلك، يحمي حقوق المرأة ويضم نهجاً جنسانياً، وحماية حقوق الإنسان للمرأة على وجه التحديد، وأنشأ عدداً من المبادئ الأساسية.

١٥- وقال إن المساواة بين الجنسين أساسية لمحاربة الفقر والجوع والمرض ولتحقيق التنمية المستدامة. غير أنه وإن كان قد أُعرِبَ عن الحق الأساسي في المساواة في عدة مناسبات وفي عدة محافل، فإن التمييز ضد المرأة مستمر في كثير من بلدان العالم. وإن إكوادور، تمشياً مع التزاماتها الدولية، حققت تقدماً في موضوع حقوق المرأة الإكوادورية، ومأسسة سياساتٍ تفيد المرأة وتسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي هذا السياق أصدرت حكومته اللوائح العامة لتطبيق قانون مكافحة العنف ضد المرأة والأسرة، وقانون حرية الأمومة، وإصلاح القانون الجنائي وقانون أصول المرافعات الجنائية وقانون الحصص الانتخابية، التي هي من أهم القوانين. وأضاف أن حكومته مقتنعة بأن من الضروري تعزيز دور المرأة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ولذلك يكرر الإعراب عن التزام حكومته بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها، والقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة، وتحقيق المساواة للمرأة في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

١٦- **السيدة كوجانوفا** (كازاخستان): قالت إن مؤتمر بيجين أصبح ركناً من أركان الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة وحمايتها. وقالت إن حكومة كازاخستان أظهرت، خلال الفترة الانتقالية كلها، التزامها بالمساواة بين الجنسين وبالمبادئ التي وضعت في الوثائق الأساسية المتعلة بالنهوض بالمرأة. وأضافت أن اللجنة الوطنية لكازاخستان المعنية بالأسرة والمرأة، التي أنشئت في عام ١٩٩٩، تعمل على تنفيذ خطة عمل وطنية لتعزيز وضع المرأة، وهذا شيء إلزامي لجميع الوكالات الحكومية. وفي عام ٢٠٠٣ اعتمدت الحكومة نهج سياسة جنسانية يتفق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ويهدف إلى توزيع السلطات والنفوذ في المجتمع بالتساوي، وتساوي الالتزامات في تربية الأطفال، والحرية من العنف القائم على أساس الجنس.

وقالت إن العمل جارٍ على وضع استراتيجية للمساواة بين الجنسين في السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٥، في تعاون وثيق مع الدوائر الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

١٧- وقالت إن صحة الأم والطفل، بما في ذلك تخفيض عدد الوفيات مسألة ذات أولوية عالية. واعتُمِدَت برامج للدولة لتنمية المناطق الريفية، تشدد على تنمية البنى الأساسية الاجتماعية. والعمل جارٍ على إدراج منظور جنساني في صياغة كل البرامج الاجتماعية وتخطيط ميزانياتها، تأييداً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت أن من الواضح أن تمويل القروض الصغيرة أداة فعالة للقضاء على الفقر، وأن جهود كازاخستان في هذا المجال تقع في إطار السنة الدولية لتمويل القروض الصغيرة. وإن ثلثي المستفيدين من تمويل القروض الصغيرة في كازاخستان هم من النساء الريفيات. وإن العمل جارٍ على وضع برنامج تابع للدولة لتمويل القروض الصغيرة للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧، يمول من الميزانية الوطنية بمبلغ مليوني دولار أمريكي: ويتوقع أن يخلق نحو ٩٠ ٠٠٠ وظيفة جديدة بحلول عام ٢٠٠٧، بما في ذلك وظائف للنساء.

١٨- وأشارت إلى أن البلد، على الرغم من المنجزات الكبيرة التي حققها في جهوده الرامية إلى ضمان المساواة في الحقوق والفرص بين النساء والرجال، ما زال يواجه تحديات خطيرة. وما زال تمثيل النساء على مستوى اتخاذ القرارات في الحكومة تمثيلاً ضئيلاً. وما زالت نسبة وفيات الأمهات رغم تناقصها مرتفعة. وإن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، لا سيما بين النساء، مثار قلق متزايد. وأضافت قائلة إنه رغم تحقيق تقدم في البيئة التنظيمية ما زالت هناك مشاكل كبيرة في تقديم الخدمات. وإن حكومة كازاخستان تعترف بهذه التحديات وهي مزمعة على مواصلة العمل في هذه المجالات، في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

١٩- **السيد ماير** (البرازيل): قال إن بلاده تؤكد وثيقتي نتائج بيجين والقاهرة من جديد بحماس، فهما تقدمان معاً، ومع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ووثائق حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة، إرشاداً قيِّماً جداً للحكومة البرازيلية في العمل على تحقيق النهوض بالمرأة. وإن خطة البرازيل الوطنية للسياسات المتعلقة بالمرأة، المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كانت إلى حد كبير نتيجة لمناقشة المجتمع البرازيلي واستيعابه المبادئ التوجيهية المبينة في هذه الصكوك الدولية. فقد عملت على انخراط الولايات والبلديات والتزامها – بتنسيق من الحكومة الاتحادية ولأمانة سياسة المرأة، التابعة لها، التي كانت مسؤولة عن بتعميم السياسات الجنسانية عبر سلسلة أنشطة الحكومة الاتحادية بكاملها. وبرزت الخطة التي تغطي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ من سلسلة مشاورات مع المجتمع المدني في مؤتمرات محلية وإقليمية وعلى مستوى الولايات، تُوِّجَت بالمؤتمر الوطني الأول للسياسات المتعلقة بالمرأة، الذي عقده الرئيس لولا في تموز/يوليو ٢٠٠٤، وحضره نحو ٢ ٠٠٠ مندوب.

٢٠- وقال إن االخطة تغطي أربعة مجالات عمل استراتيجية. الأول هو العمل على تحقيق المساواة في مجالات العمل والمواطنة، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى تمكين المرأة من الوصول إلى سوق العمل وتعزيز العلاقات العمالية غير التمييزية وتشجيعها على ممارسة الأعمال الحرة وتمكينها من الحصول على الأرض والإسكان. والثاني هو تشجيع التعليم الشامل غير المميِّز على أساس جنسي، بما في ذلك إدراج المنظور الجنساني والعرقي والإثني ومنظور التوجُّه الجنسي في التعليم الرسمي وغير الرسمي. والمجال الثالث هو الحقوق الصحية والجنسية والإنجابية لجميع النساء بغض النظر

عن الأصل العرقي أو الإثني أو التوجُّه الجنسي. وإن الحكومة ملتزمة بتخفيض نسبة وفيات الأمهات المتعلقة بالولادة، بتحسين عناية الطب النسائي وتقديم المساعدة في حالات الإجهاض، وإنها الآن تعيد النظر في التشريعات الجزائية المتعلقة بالإنهاء الطوعي للحمل. وقال إن البرازيل ملتزمة التزاماً قوياً بوقف انتشار الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بين الإناث. والمجال الرابع هو العنف ضد المرأة: فالبرازيل ملتزمة التزاماً تاماً بتقليل عدد حوادث العنف وبإعطاء الأولوية للعمل، في جملة أمورٍ، على تقديم خدمات العناية الصحية واتخاذ التدابير الوقائية للنساء المعرضات للعنف العائلي والجنسي، وبزيادة إمكانيات الحصول على العدل والمساعدة القانونية.

٢١- وقال إن البرازيل ترى أن تكون صياغة الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية، على وجه الخصوص، بلغة أقوى كثيراً مما هي عليه. وأضاف أن وزراء من بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المرتبطة بها، إلى جانب برلمانيين ومندوبين عن المجتمع المدني، اعتمدوا في آب/أغسطس ٢٠٠٥ إعلان برازيليا، الذي ينص بوضوح على أن حصول جميع النساء على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أمر أساسي لتعزيز النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. وأبرز الإعلان كذلك الحاجة إلى نهج للصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك التثقيف الجنسي، يقوم على أساس حقوق الإنسان. ومع ذلك تعترف البرازيل بأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ توفر الحد الأدنى من الأساس الذي ينبغي توفُّرُه في هذا المجال، وتعهدت بمواصلة بذل جهودها لخدمة قضية المساواة بين الجنسين والحقوق الجنسية والإنجابية على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٢- **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): قالت إنه بينما حدث تقدم كبير نحو تحقيق المساواة والتنمية والسلم في كثير من أرجاء العالم، ما زالت ملايين النساء يعشن في أحوال تحرمهن من حقوق الإنسان الأساسية. وإن الأحوال التي تواجه المرأة الفلسطينية صعبة وفريدة في نوعها. ومن المحزن أن أحوالها ما زالت تسوء كل سنة، لا سيما فيما يتعلق بتصاعد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خلال السنوات الخمس الماضية. فطيلة هذه الفترة وإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تنتهك القانون الدولي عمداً، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وتلحق بؤساً يفوق الوصف بالشعب الفلسطيني كله، لا سيما المرأة الفلسطينية.

٢٣- وقالت إن ما ارتكبته قوات الاحتلال من انتهاكات لا تحصى لحقوق الإنسان كانت له عواقب وخيمة وطويلة الأجل على المرأة الفلسطينية، وعقَّد الضغوطَ والصعوبات الموجودة أصلاً فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة. وما زالت المرأة الفلسطينية تكافح التفاوت والتمييز لكي تؤدي دوراً نشطاً وفعّالاً في مجتمعها، لكنها تواجه — كما يقول المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد المرأة، نظامين من الإخضاع: الاحتلال والنظام الأبوي. وإن الصور فاجعة ولا تُنسى: أمهات يبكين لفقدان أحبّائهن، وَيَرَيْنَ بيوتهن تهدمها الجرافات بينما يفر أطفالهن من الفزع والخوف ليجدوا أنه لا يوجد مكان آمن يفرّون إليه، ويتحملن من الإذلال والمضايقة ما لا يطاق، وهنَّ يَرَيْنَ مساحات شاسعة من أرضهن يبتلعها جدار إسرائيل الرهيب الذي تواصل بناءه، ومستعمراتها التي توسِّعها باستمرار، مدمرةً بذلك أملاكهنَّ وأسباب معيشتهنَّ وإمكانيات إحلال السلم.

٢٤- يضاف إلى ذلك أن القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين ألحقت أضراراً خطيرة بكل جوانب الحياة في

الأرض الفلسطينية المحتلة، فحرمت الشعب الفلسطيني لا من حرية الحركة فحسب، وإنما من من حقوق الإنسان الأساسية أيضاً، بما فيها الحق في العمل والعناية الطبية والتعليم. وإن هذه القيود غير المشروعة التي فرضت على الفلسطينيين وحدهم، لا على المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بصورة غير مشروعة، تشكِّل تهديداً إضافياً للمرأة الفلسطينية، التي تواجه مصيراً مُرَوِّعاً حين تُرغم على وضع مولودها عند نقطة تفتيش عسكرية. وكما جاء في تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، وضعت ٦١ امرأةً حاملاً مواليدهنَّ على نقاط التفتيش بين شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مما أدى إلى وفاة ٣٦ طفلاً حديث الولادة. وقد تم توثيق إفادات لا تُحصى في هذا الشأن. ولا يوجد أي شيء، حتى دواعي القلق الأمني، يبرر هذه الأعمال اللاإنسانية والإجرامية. ومما لا شك فيه أن هذه الأحداث المروِّعة أسفرت عن تدهور واسع النطاق للأحوال النفسية للنساء الفلسطينيات.

٢٥- وقالت إن الشعب الفلسطيني ما زال، سنة بعد سنة، يُنكَبُ بالمزيد من جرائم القتل والدمار وانتهاك حقوق الإنسان. ومع ذلك تم الوصول إلى مفترق هام يمكن أن يشكِّل بداية الطريق نحو تحقيق السلام. ومع أن قضايا عديدة ما زالت دون حل، كان انتهاء الاستيطان الاستعماري في جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، قطاع غزة — مع أنه لا يشكِّل إلا ٦ في المائة من مساحة الأرض الفلسطينية المحتلة — تطوُّراً إيجابياً. وإن فلسطين تتطلع قدماً إلى سلام حقيقي، وإلى عكس اتجاه العملية الاستعمارية في كامل الأرض الفسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، عودةً إلى خط الهدنة لعام ١٩٤٩. عندئذٍ فقط يمكن أن يحصل تقدم حقيقي نحو النهوض بالمرأة الفلسطينية، وأن يبدأ العمل على ضمان مستقبل واعد لكل سكان المنطقة.

٢٦- **السيدة جوهرجي** (المملكة العربية السعودية): قالت إن نساء المملكة العربية السعودية يتمتعن بكل حقوقهن بموجب الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الحق في الملكية والتصرف في الممتلكات، والحق في التعلُّم. ويوجد أكثر من ٢,٣ مليون أنثى ملتحقات بالمدارس في مختلف مستويات التعليم، حتى مرحلة الدراسة الجامعية العليا، وتحتل نساء كثيرات مناصب في الجامعات السعودية. وإن النساء السعوديات يمتلكن نحو ٣٠ في المائة من الأصول السائلة المودعة في المصارف، وهنَّ ناشطات جداً في القطاعين التجاري والاقتصادي. وقالت إن المملكة العربية السعودية صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ووضعت خطة لمكافحة العنف ضد المرأة. وإن جهودها الرامية إلى تعزيز النهوض بالمرأة تتفق مع مبادئ الإسلام ومع هدف ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في تنمية المجتمع السعودي.

٢٧- **السيد ليمون** (سورينام): قال إن سياسة حكومته موجهة بصورة متزايدة نحو إيجاد فرص للمرأة في كل القطاعات. وقال إن واحداً من الإجراءات المحددة التي اتخذتها هو صياغة خطة عمل جنسانية متكاملة تقوم على أساس منهاج عمل بيجين وبرنامج عمل الجماعة الكاريبية، لضمان صياغة سياسة متوازنة بين الجنسين ومنصفة للجنسين. واتخذت حكومة سورينام، بالتعاون مع منظمات غير حكومية، عدة مبادرات لتعزيز مشاركة المرأة في كل قطاعات المجتمع. وشنت حملة ناجحة لزيادة عدد النساء اللائي يشغلن مناصب سياسية ومناصب اتخاذ قرارات. ومع أن تمثيل النساء في المناصب العليا ما زال قليلاً بصورة نسبية، قطعت النساء أشواطاً بعيدة في هذا المضمار. فتوجد وزيرتان الآن في الحكومة، ويوجد عدة نساء أعضاء في البرلمان.

٢٨- وقال إنه تم إنشاء اللجنة الوطنية للتشريع المتعلق بالجنس لتحسين الإطار التشريعي للنهوض بالمرأة وحمايتها. وقدمت اللجنة عدة اقتراحات لتعديل تشريعات تميز ضد المرأة، وقدمت اقتراحات تشريعات جديدة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وتغطّي اقتراحات تعديل القانون الجنائي مجالات مثل العنف العائلي، والاتجار بالأشخاص، والتحرش الجنسي في مكان العمل، وهي تتفق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله، التي صدقت عليها سورينام في عام ٢٠٠١.

٢٩- وقال إن سورينام تناولت مسألة تأنيث الفقر باتخاذ تدابير محددة لتحسين إمكانيات توظيف المرأة. وأوجدت مبادرة مشتركة بين مؤسسة تعبئة اليد العاملة وتنميتها، وهي مؤسسة حكومية، والحركة النسائية الوطنية، وهي منظمة غير حكومية، فرصاً لتمكين النساء من اكتساب المهارات في مجالات غير تقليدية. وأُعِدَّ اقتراح لتحديث الإطار القانوني فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبالإضافة إلى جهود الحكومة، ساهم عدد من المنظمات غير الحكومية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتركيز على النساء الشابات بوجه خاص.

٣٠- **السيد حياصات** (الأردن): قال إن حكومته تواصل بذل جهودها الرامية إلى تحسين وضع المرأة بتعديل التشريع الذي يميز ضد المرأة، ودفع الحملات الإعلامية قُدُماً لمعالجة المواقف والممارسات السلبية التي تعوق مشاركة المرأة مشاركةً تامةً في المجتمع، وتنقيح المناهج التربوية لمراعاة القضايا الجنسانية. وقامت على وجه التحديد بتعديل قوانين الأحوال الشخصية وقوانين الانتخاب وقوانين الأحزاب السياسية وزادت نسبة تمثيل النساء في البرلمان والهيئات التي تتخذ القرارات على جميع المستويات. وتبذل جهوداً لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج والخطط ووظائف الموارد البشرية بغية تحقيق المساواة التامة بين الجنسين.

٣١- **السيد سافوا** (فيجي): قال إن أمام النساء إمكانيات هائلة لا لتحسين مستويات معيشتهن فحسب، وإنما للمساهمة في بناء الأمة أيضاً، إذا أتيحت لهن الفرصة والموارد. ولا ينبغي أن يفوت عن أعين الدول الالتزاماتُ الواردة في اتفاقية القضاء علىجميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تَكَرَّرَ توكيدُها في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأضاف أن بعض البلدان تحتاج إلى موارد ودراية فنية للمساعدة على تنفيذ الاتفاقيات الدولية وخطط العمل الوطنية.

٣٢- وقال إن مما يشجع فيجي تزايد الإدراك الدولي للبعد الأنثوي للهجرة. وإذ أصبحت الحوالات المالية تشكل جانباً بارزاً من جوانب اقتصاد البلد، توجد لدى فيجي مصالح اقتصادية واجتماعية كذلك في ضمان بقاء نسائها آمنات أينما ذهبنَ. وعوَّل الناس كثيراً على مشاركة فيجي البارزة في بعثات حفظ السلام في مختلف أنحاء العالم، وآثار بُعد الرجال عن أسرهم ووضعهم في أوضاع خطرة؛ لكن النساء يشكلن ٥٢% من المهاجرين الفيجيين ويتعرضن للعنف من نوع مختلف وغير متوقع أثناء عملهن في الخارج. وتؤيد فيجي إجراء الأمم المتحدة لدراسات على المستويات الوطني والإقليمي والدولي بهدف تحسين فهم الناس لديناميات الهجرة النسائية الدولية بغية حماية حقوق المرأة والدفاع عن شخصها وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣٣- وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، قال إن فيجي حققت بالفعل معظم الأهداف التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والتنمية، وإنها سائرة في الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. ومع ذلك

ما زال ٢٠ في المائة من احتياجات البلد إلى خدمات تنظيم الأسرة تنتظر التلبية، كما يقول صندوق الأمم المتحدة للسكان. يضاف على ذلك أن نسبة الخصوبة ونسبة الإجهاض بين المراهقات مرتفعة وإن نسبة تفشي الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز آخذة في الاتفاع. وأشاد بفضل الصندوق العالمي، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية، وأستراليا ونيوزيلندا، التي قدمت المساعدات التقنية اللازمة والتمويل اللازم لمساعدة فيجي على مكافحة العدوى الآخذه نسبتها في الارتفاع. وأضاف أن تقديم خدمات الصحة الإنجابية في المناطق الريفية ما زال صعباً، لا سيما بالنظر إلى أن السكان ينتشرون في أرخبيل وأن عوامل ثقافية تعوق التقدم، كالتفاوت بين الجنسين، وممارسة الاتصال الجنسي في سن مبكرة، والمحرمات المتصلة بالجنس، وزحف السكان نحو المراكز الحضرية.

٣٤- وأضاف أن فيجي ما زالت مدركة لمحنة النساء الخاصة في المناطق الريفية، وترحب بتقرير الأمين العام عن هذه المسألة. وأشار إلى أن فيجي تتألف من أكثر من ٣٠٠ جزيرة نحو نصفها مسكون بصورة منتظمة. وهذا يفرض تحديات هيكلية فريدة تؤثر تأثيراً بالغاً في المرأة نظراً إلى دورها التقليدي ومسؤولياتها العائلية. وقال إن تحسين التعليم والحصول على خدمات الصحة الإنجابية ضروريان لمعالجة وضع المرأة الريفية. وإن وزارة المرأة تعمل على ضمان تنمية المرأة والرجل في الريف والحضر بإنصاف. وينبغي دفع تعويضات بالعدل والمساواة عن الوظائف التي يشار إليها بأنها أعمال منزلية غير مدفوعة الأجر. ونادراً ما تُظهر الإحصاءات الوطنية العملَ الذي تقوم به النساء، اللائي يعملن في جميع القطاعات من اقتصاد البلد، ومن شأن بيان هذا العمل أن يظهر الاعتراف بالمساهمة البالغة للنساء التي كان يُنظَرُ إليها من قبل على أنها أمر مسلَّم به.

٣٥- **السيد ميليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن العنف ضد المرأة بجميع أشكاله، بما في ذلك العنف العائلي والممارسات التقليدية الضارة، يشكل انتهاكاً خطيراً لكرامة المرأة وحقوقها الإنسانية. وأضاف أن إسقاط الجنين الأنثى ووأد البنات ما زالا مستمرَّين في بعض البلدان. وغالباً ما ينتج العنف ضد المرأة عن اعتقاد بأن المرأة ليست إنساناً له حقوق، وإنما هي سلعة للاستغلال. وفي هذا السياق تزداد الدعارة والاتجار بالنساء والفتيات. وإن الكرسي الرسولي يتعاون مع كل من لديهم نيات حسنة لإعطاء أولوية للسياسات الاجتماعية التي تهدف إلى القضاء على أسباب هذا العنف. ففي حزيران/يونيو ٢٠٠٥، مثلاً، نظم المجلس البابوي للمهاجرين والرُّحَّل اجتماعاً دولياً للعناية الرعوية لتحرير نساء الشوارع.

٣٦- وأشار إلى أنه يستفاد من إحصائية لمنظمة العمل الدولية، نُشرت مؤخراً، أن النساء يمثلن ٦٠% من فقراء العالم العاملين، البالغ عددهم ٥٥٠ مليون شخص. ولكي يتسنى عكس اتجاه تأنيث الفقر ينبغي عمل المزيد لزيادة إمكانيات حصول النساء على الموارد المنتجة ورأس المال وَتَحَكُّمِهِنَّ بِها. وأضاف أن عدة منظمات كاثوليكية تساعد النساء في كمبوديا، والبوسنة والهرسك، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على وضع برامج لتمويل القروض الصغيرة للنساء، يُدِرنَها هنَّ أنفُسُهُنَّ. وأن الأمية، لا سيما بين نساء المناطق الريفية، تشكِّل عائقاً لتنمية المرأة ونيلها حقوق الإنسان الأساسية. وخلص إلى القول إن احتياجات المرأة من العناية الصحية المحددة تحتاج إلى عناية عاجلة، لا سيما في مجالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، ومياه الشرب، والمرافق الصحية.

٣٧- **السيد تارانادا** (بيلاروس): قال إن العمل جارٍ في تعميم المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة بصورة متزايدة

وإبرازهما في مختلف الاستراتيجيات على الصعيدين الوطني والدولي، وإنه جارٍ بتقدُّمٍ مطَّرِد. وإن حكومته مسرورة لرؤيتها وكالات الأمم المتحدة تقوم بدور رائد في هذا المجال، وترحب بالإعلان الصادر عن لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين. غير أنه على الرغم من أوجه النجاح التي تحققت في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، ما زالت هناك مشاكل كثيرة تعوق الإعمال التام لحقوق المرأة، بما في ذلك العنف والتمييز، والاتجار بالنساء والفتيات، والتفاوت بين الجنسين، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وانتهاك حقوق المرأة، لا سيما حقوقها الإنجابية. ولا يمكن حل هذه المشاكل بالتصميم وحده؛ ويجب اتخاذ قرارات موجَّهة نحو تحقيق النتائج لمعالجة المشاكل الجنسانية، وتوسيع حقوق المرأة والفرص المتاحة لها. وأضاف أن حكومته تتفق مع النُّهُج المبينة في تقرير الأمين العام (A/60/170) بشأن الحاجة إلى توصيات محددة باتخاذ تدابير أخرى.

٣٨- وقال إن وفده يُثني على المبادرات التي اتخذتها وكالات الأمم المتحدة للفت الانتباه بصورة أكبر إلى المشكلة العالمية – مشكلة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والفتيات. وقال إن الاتجار بالبشر، الذي هو شكل من أشكال العبودية الحديثة، يَنكُبُ لا البلدان النامية فحسب، وإنما البلدان الصناعية أيضاً ويتطلب استجابةً صحيحة وتدابير مناسبة من الأمم المتحدة وأعضائها. وإن بيلاروس، إدراكاً منها لخطورة هذه المشكلة، تعمل على تحسين وتوسيع نطاق العمل المتعلق بالتعليم والتغطية، ووضع شبكة من الوكالات لتقديم الخدمات الاجتماعية. علاوةً على ذلك، يجري العمل الآن على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار والبغاء. وأخيراً، اقترح على جميع البلدان المعنية أن تجمِّعَ جهودها لكي تتوحد تحت راية الأمم المتحدة في شراكة عالمية لمكافحة العبودية والاتجار بالبشر.

٣٩- تولَّت السيدة توميتش (سلوفينيا)، نائبة الرئيس رئاسة الجلسة.

٤٠- **السيدة ملادينيو** (كرواتيا): قالت إن بلدها طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري. وأضافت أن كرواتيا ستسعى إلى تنفيذ الاتفاقية ومنهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية تنفيذاً تاماً من خلال سياسة كرواتيا الوطنية للنهوض بالمساواة بين الجنسين خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وأشارت إلى أن كرواتيا اعتمدت في الماضي عدة قوانين في هذا الميدان، بما في ذلك التعديلات الدستورية التي اعترفت بمبدأ المساواة بين الجنسين. وأن قانون المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٠٣ استند إلى أحكام الاتفاقية، وإن القانون يحمي المرأة من التمييز ووضع سياسة لإتاحة تساوي الفرص بين الرجال والنساء؛ وأدى إلى تعيين أول أمين/أمينة مظالم للمساواة بين الجنسين، وإنشاء مكتب وطني للمساواة بين الجنسين وإنشاء لجان للمساواة ين الجنسين على الصعيد المحلي.

٤١- وقالت إن حكومتها اعتمدت استراتيجية وطنية لحماية المرأة من العنف العائلي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وكذلك اعتمدت مؤخراً البروتوكول المتعلق بالإجراءات في قضايا العنف العائلي، الذي يهدف إلى ضمان أحوال تستجيب السلطات بموجبها استجابة فعالة وشاملة لمساعدة ضحايا العنف العائلي ومرتكبيه على السواء، والعمل على حل المنازعات بوسائل غير العنف واحترام المساواة بين الجنسين.

٤٢- **السيدة ثاندار** (ميانمار): قالت إن حكومتها سُرَّت أيما سرور إذ رأت أن النساء في مختلف أنحاء العالم أصبحن، منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، لا مجرد أكثر وعياً بحقوقهن فقط، وإنما أصبحن أيضاً في مركز أفضل لممارسة

هذه الحقوق. وقد حدث تقدم ملموس على جبهات كثيرة، لكن تحديات جديدة برزت أيضاً، ينبع معظمها من مشكلة الفقر الأزلية. ففي ميانمار، حيث يقطن ٧٠% من السكان في مناطق ريفية، تؤدي النساء دوراً حاسماً في العمل في المزارع والقيام بأنشطة خارج المزرعة. وإن الحصول على القروض مكّن النساء من بدء الإنتاجية وصيانتها وزيادتها. وعُرضت مشاريع ائتمان وقروض على النساء اللائي أنشأن مشاريع تجارية صغيرة وإلى البائعات المتجولات.

٤٣- وأشارت إلى أن حكومتها تعتقد بأن الطريقة الرئيسية لتخفيف وطأة الفقر هي توفير الفرص التعليمية. علاوةً على ذلك، يعتبر حصول المرأة على العناية بالصِّحة الإنجابية أمراً أساسياً لضمان المساواة بين الجنسين وتحسين أحوال المرأة المعيشية، ونُفِّذَ برنامج أساسي للصحة الإنجابية على صعيد البلد بأسره. وقالت إن الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال، شكل من أشكال العبودية الجديدة ويحتاج المجتمع الدولي إلى مكافحة هذه الآفة. وقالت إن منظمات وطنية غير حكومية قامت بأنشطةٍ وقايةٍ ودعمٍ واسعة النطاق وشاملة للبلد بأسره، كرفع مستوى الوعي لدى المجتمعات المحلية وقادتها، وبناء قدرات المتطوعين بواسطة إجراء محادثات تعليمية بشأن الاتجار والعنف ضد المرأة، وخدمات الدعم.

٤٤- وأشارت إلى أن وفدها يحتجُّ على كون تقرير الأمين العام عن الخطوات التي اتخذتها الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، لتعزيز هدف المساواة بين الجنسين بواسطة استراتيجية تعميم الاعتبارات الجنسانية، اختار أن يدرج معلومات منقولة تتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار, ليست لها أية صلة مباشرة بالموضوع. ولا يستطيع وفدها أن يرى أي صلة بين تلك الإشارة إلى ميانمار والمقصد الرئيسي للتقرير.

٤٥- **السيد دياللو** (مالي): قال إن الفجوة بين الرجال والنساء في بلده آخذة في الاتساع وأن كثيراً من النساء في مالي يعانين من قلة الأمن الغذائي، وارتفاع نسب وفيات الأمهات، والملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض المعدية الأخرى، وتشويه العضو التناسلي، وغير ذلك من أشكال العنف. وقال إن الفقر متفشٍّ إلى درجة أن أكثر من نصف السكان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم للفرد. وتعيش ٧٨ في المائة من نساء مالي في مناطق ريفية ويؤدّين دوراً هاماً في القطاع غير النظامي. ولكي تشجع مالي النهوض بالمرأة حقاً، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ لتحسين الصحة والتعليم والقضاء على الفقر لدى النساء والفتيات، بناء على إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٤٦- وقال إن الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتحسين أحوال النساء آتت أُكُلَها. فارتفعت نسبة البنات الملتحقات بالمدارس، مثلاً، من ٣٣,٤% في العام ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ٥٣,٦% في العام ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وازدادت مشاركة المرأة في جميع مجالات اتخاذ القرارات الرسمية. وتحسنت إمكانيات حصول المرأة على تمويل القروض الصغيرة، وكذلك على إجراء عمليات الولادة القيصرية في المستشفيات الحكومية بالمجان. غير أنه إذا أريدَ لمالي أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ فهناك أشياء أكثر بكثير ينبغي فعلها لتقليل نسب وفيات الأمهات والأطفال وتخفيض نسبة الفقر.

٤٧- **السيد جيل** (الهند): قال إنه يوجد الآن اعتراف أوسع نطاقاً مما كان عليه الأمر في الماضي بالحاجة إلى تحقيق مساواةٍ أساسية بين المرأة والرجل. غير أن ترجمة تحقيق هذه المساواة إلى واقع ما زالت تشكل تحدِّياً كبيراً، للبلدان النامية بوجه خاص، وتتطلب تمكينَ المرأة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

٤٨- وأشار إلى أن رئيس وزراء الهند قال إنه لا يمكن لأي مجتمع أن يدَّعي أنه جزء من العالم المتحضر ما لم يعامل نساءه على قدم المساواة مع الرجال. وبناءً على ذلك، جعلت الحكومة تمكين المرأة سياسياً وقانونياً وتعليمياً واقتصادياً واحدة من أعلى أولوياتها ومفتاحاً للحكم الصالح. واتخذت تدابير مؤسسية وقانونية، بما في ذلك العمل الإيجابي لتعزيز قدرة المرأة على المشاركة على جميع المستويات السياسية. وخُصِّصَ ٣٣ في المائة من المقاعد في الحكومات المحلية للنساء ويجري الآن بذل جهد وطني لتخصيص نسبة مماثلة من المقاعد في البرلمان الهندي للنساء. وأدخلت تغييرات أخرى أيضاً على قانون أصول المرافعات الجنائية وقانون الوراثة الهندوسية لزيادة تمكين المرأة.

٤٩- وقال إن الحكومة حددت هدفاً لتخفيض نسبة الفقر بين النساء بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠٠٧، وبنسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠١٢. وتَرك مفهومُ جماعات العون الذاتي النسائية أثراً كبيراً في تمكين المرأة في المناطق الريفية. وتلتمس السياسة الوطنية لتمكين المرأة في الهند تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع القوانين والسياسات والبرامج الحكومية. وأيَّدت اللجنة الدائمة المشتركة للبرلمان، المعنية بتمكين المرأة، تشريعات للمساواة بين الجنسين وهي ترصد تطبيق مبادئ المساواة بين الجنسين في جميع القوانين.

٥٠- وقال إن الوفد الهندي يرحب بتقرير الأمين العام عن العنف ضد المرأة، وإن هذه قضية تحتاج إلى معالجة عاجلة. وأضاف أن البرلمان الهندي اعتمد قانون حماية المرأة من العنف العائلي لعام ٢٠٠٥. وإن الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الظاهرة العالمية — ظاهرة الاتجار بالنساء — ليست كافية. وينبغي أن يكون ثمة تماسك أقوى في جهود المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلة. وتقوم اللجنة الوطنية الهندية لحقوق الإنسان بمعالجة هذه المشكلة، بالتعاون مع الوكالات الوطنية ذات الصلة للهيئات متعددة الأطراف، وعيَّنت إحدى وعشرون ولاية هندية جهات تنسيق لهذه المسألة.

٥١- وقال إن وفده يؤيد بلا تحفُّظ إعلان ومنهاج عمل بيجين ووثائق نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين. وقد رحب بتقرير الأمين العام عن عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في المستقبل، لكنه يشعر بأن مسؤولية إدارته إدارة منسجمة، بتحسين دعمه المالي، تقع على عاتق الدول الأعضاء.

٥٢- **السيد حميدون علي** (ماليزيا): قال إن المرأة الماليزية تشارك، منذ استقلال بلاده في عام ١٩٥٧، بنشاط في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتساهم في تحقيقها. وأضاف أن موقف حكومته يقوم على اعتبار المرأة مورداً هاماً يمكن تعبئته لتحقيق برنامج التنمية الوطنية. وتعتبر إعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء علىجميع أشكال التمييز ضد المرأة، والأهداف الإنمائية للألفية مترابطة ترابطاً لا انفكاك له. وإن مبادئها وأهدافها تتفق مع برنامج ماليزيا الوطني للعمل على إحقاق حقوق المرأة، وخطة عملها الوطنية للنهوض بالمرأة، التي قدمت في عام ١٩٩٧.

٥٣- وأضاف قائلاً إن تغييرات أُدخلت على الإطار القانوني والمؤسسي في ماليزيا، لحماية حقوق المرأة وصونها، وتحسين وضعها. وبينما يتقدم البلد نحو تحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين كان دور الحكومة مؤيِّداً باستمرار. واستفادت النساء في ماليزيا فائدة كبيرة من سياسات واستراتيجيات الحكومة للحد من الفقر، والتحسينات التي أُدخلت على الخدمات الصحية والتعليمية، والبنى التحتية الأساسية، والوصول إلى الموارد الاقتصادية والأسواق.

٥٤- وقال إن المرأة تمكنت في مكان العمل من أن تنفذ من السقف الزجاجي الافتراضي، وشغلت نساء عديدات

مناصب رفيعة المستوى في الحكومة وفي القطاع الخاص على حد سواء. واعترافاً بأن تكنولوجيا الإعلام والاتصال يمكن أن تساهم في تمكين المرأة، اتخذت الحكومة الماليزية خطوات لتحسين إمكانيات وصول المرأة إلى هذه التكنولوجيا. ويجري الآن تقديم مزيد من فرص التعليم والتدريب لتمكين المرأة من تلبية طلبات الاقتصاد القائم على المعرفة.

٥٥- وقال المتكلم إن ثمة توكيداً خاصاً يوضع الآن على برامج تحسين الحالة الاقتصادية للمرأة، لا سيما في المناطق الريفية. وكان من بين التدابير المتخذة تدابير لتيسير انخراط المرأة في الأعمال الحرة، بتيسير الوصول إلى رأس المال وإلى مشاريع خاصة للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة. وتعتبر العناية الصحية والطبية مجالاً ذا أولوية في برنامج التنمية الوطنية، واستمر متوسط عمر المرأة المتوقع عند ولادتها في الارتفاع. ويجري كذلك شن حملات توعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكذلك اتخذت الحكومة تدابير تهدف إلى القضاء على الاتجار بالنساء والفتيات لاستغلالهنَّ استغلالاً جنسياً، فهذا شكل جديد من أشكال استعباد البشر.

٥٦- وخلص إلى القول إن ماليزيا استضافت في أيار/مايو من عام ٢٠٠٥ الاجتماع الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز، المعني بالنهوض بالمرأة، الذي اعتمد إعلان وبرنامج عمل بوتراجايا بشأن النهوض بالمرأة في الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

٥٧- **السيدة هيلّ** (نيوزيلندا): تكلمت باسم بلدها وباسم أستراليا وكندا أيضاً فقالت إن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أمر ضروري جداً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ولتعزيز وحماية حقوق المرأة في مختلف أنحاء العالم. ورحبت بالزخم المطَّرد الذي يدفع إلى التصديق العالمي على تلك الاتفاقية، ودعت الدول التي لم تصدق بعدُ على الاتفاقية إلى التصديق عليها على سبيل الأولوية العليا. بالإضافة إلى ذلك، حثت جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزامها بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي قطعه زعماؤها على أنفسهم، وعلى ضمان توفير موارد كافية للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لكي تقوم بالوظيفة المنوطة بها.

٥٨- وقالت إن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلم والأمن ذو أهمية بالغة لتحقيق السلم والتنمية المستدامين. وقالت إنها تود مرة أخرى أن تسجل التزامها وتأييدها الثابتين لتنفيذ ذلك القرار تنفيذاً تاماً وعاجلاً.

٥٩- ومضت فقالت إن كندا وأستراليا ونيوزيلندا ملتزمة بتعزيز النظر في حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في محافل الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن مفاوضات كثيرة جداً أجريت بصورة متكررة في قضايا كثيرة دون تحقيق فوائد ملموسة للنساء. بناءً على ذلك، يجب أن تحرص الدول على ألا تقدم إلا المبادرات التي تضيف قيمة للمناقشة الدولية أو التي تعزز التنفيذ.

٦٠- **السيدة إنختسيتسيغ** (منغوليا): قالت إن المرأة في كل أنحاء العالم ما زالت تعاني من العنف، والأمراض المُعدية، وسوء التغذية، وقلة الحصول على الخدمات التعليمية والصحية، ومواقف التمييز. وإذا لم يتغير الوضع فسيكون من المستحيل تحقيق الهدف الإنمائي للألفية، المتمثل بخفض نسبة الفقر إلى النصف في عام ٢٠١٥. واعترافاً بأن أغلبية الفقراء المدقعين تعيش في مناطق ريفية، لا سيما في إفريقيا وآسيا، اقترح مشروع الألفية التنمية الريفية كواحدة من سبع مجموعات إنمائية رئيسية. وأشارت إلى تعيين عدد من التوصيات في تقرير الأمين العام (A/60/165) بشأن تمكين المرأة الريفية، وقالت إن وفدها يعتزم إدراج التوصيات ذات الصلة في مشروع القرار المتعلق بتحسين وضع المرأة في

المناطق الريفية، الذي سيقدَّم بموجب البند ٦٤ من جدول الأعمال.

٦١- وقالت إن منغوليا، على الرغم من التقدم الذي أُحرزَ في تنفيذ البرنامج الوطني للنهوض بالمرأة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢، ما زال أمامها طريق طويل يجب أن تقطعه لتضمن المساواة التامة بين الجنسين. وأشارت إلى أن الحكومة اعتمدت برنامجاً وطنياً جديداً للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٥، بشأن المساواة بين الجنسين، بعد المشاورات الوطنية التي اشترك فيها جميع أصحاب المصالح الرئيسيين، بغية إزالة الحواجز التي تعترض سبيل مشاركة الرجل والمرأة على قدم المساواة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية في المجتمع. وقالت إن للبرنامج أهدافاً محدودةً بزمن معين ومجموعةً واضحةً من مؤشرات الرصد والتقييم. وكانت مجالات اهتمامها الأساسية هي: المساواة بين الجنسين في رفاه الأسرة وفي التنمية؛ والتنمية الريفية؛ والمساواة بين الجنسين في اتخاذ القرارات؛ ووضع آليّات وطنية؛ وزيادة مشاركة المرأة في المجتمع المدني. وأشارت إلى أن البرلمان اعتمد تداير لتعزيز المساواة بين الجنسين في الأسرة ومكافحة العنف العائلي. ولتيسير تنفيذ هذه التدابير أعلن البرلمان عام ٢٠٠٤ "عامَ دعم الأسرة".

٦٢- قالت إن أول تقرير وطني عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في منغوليا عيَّن عدداً من الأولويات بموجب الهدف الثالث، من بينها: الميزنة الحساسة للجنسانية؛ والتمكين الاقتصادي للمرأة ومنع التمييز القائم على أساس الجنس في مكان العمل؛ وصياغة سياسات لزيادة تمثيل النساء في مناصب الإدارة واتخاذ القرارات؛ وتعديل التشريعات أو مواثيق الأحزاب السياسية لزيادة نسبة النساء المرشحات لشغل مناصب تُشغَلُ بالانتخاب.

٦٣- **السيدة هولغوين كويار** (كولوميا): قالت إن بلدها ما زال، على الرغم من المنجزات الكبيرة التي تحققت، يواجه تحديات كبيرة في تعزيز النهوض بالمرأة. وقالت إن إمكانيات وصول المرأة إلى التعليم على جميع المستويات مساوية لإمكانيات وصول الرجل. إلا أن نسبة انسحابها من المدرسة أقل، وأن أداءها الأكاديمي أفضل من أداء الرجل. وبعد أن دخلت النساء سوق العمل على نطاق واسع، زِدْنَ مشاركتهنَّ في هيئات اتخاذ القرارات وشغلن بعضاً من أهم المناصب في الإدارة العامة.

٦٤- وقالت إن لدى الحكومة سبع أدوات لتحقيق المساواة بين الجنسين، وهي: إصلاح نظام التعليم؛ وتوسيع وتحسين الحماية الاجتماعية والمان الاجتماعي؛ وتشجيع إقامة اقتصاد يستند إلى التضامن؛ والإدارة الاجتماعية للاقتصاد الريفي؛ والإدارة الاجتماعية للخدمات العامة؛ وتشجيع الأعمال الحرة؛ وتحسين نوعية الحياة في المدن. والمجالات الرئيسية الأربعة للتدخل هي: مهارات التوظيف والأعمال الحرة؛ والمشاركة السياسية؛ والعنف ضد المرأة؛ وتعزيز المؤسسات. ويشمل كل واحد من هذه المجالات، فيما يشمله، برامج لإدرار الدخل وبرامج تدريب تهدف إلى تمكين المرأة من الحصول على قروض صغيرة، وعلى تسويق منتجاتها، وزيادة مشاركتها السياسية. وأضافت أن التشريع الوطني يضمن تساوي الفرص أمام النساء في المجتمع، وأنشأت الحكومة مرصداً للقضايا الجنسانية لرصد هذه القضايا.

٦٥- وأشارت المتكلمة إلى أن الحكومة تعتبر دعم القطاع الريفي ذا أولوية، وتقوم بتنفيذ برنامج لضمان التساوي في الفرص أمام النساء الريفيات. وقالت إن هدفها الرئيسي هو إزالة العقبات السياسية والاقتصادية-الاجتماعية والثقافية التي تحول دون مشاركة المرأة الريفية مشاركة تامة في النمو

الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ودون ممارسة حقوقها ممارسةً تامة. ودعماً لهذا البرنامج، أنشأت وزارة الزراعة صندوقاً يركز على تدريب المرأة الريفية على وسائل الوصول إلى أدوات السياسة المتاحة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٤٥.